المنتدى المغربي
للصحافيين الشباب
Forum Marocain
des Jeunes Journalistes

دور الإعلام المغربي
في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها

أشغال ندوة

02 ماي 2023 – الرباط

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT
Maroc

دور الإعلام المغربي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها

أشغال ندوة المنتدى المغربي للصحافيين الشباب بتاريخ
02 ماي 2023 المنظمة بمناسبة اليوم العالمي لحرية
الصحافة الذي يصادف 03 ماي من كل سنة

الطبعة الأولى: نونبر 2023

رقم الإيداع القانوني: 2023MO3997

ISBN: 978-9920-9257-4-7

المطبعة: Prodway – الدار البيضاء

تصميم الكتاب: سمير قبلي

دور الإعلام المغربي
في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها

أشغال ندوة

02 ماي 2023 – الرباط

تم إعداد وطبع هذا الكتاب في إطار إنجاز مشروع «التوعية بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل صحافة مغربية ذات جودة»، المندرج ضمن تنفيذ اتفاقية شراكة بين المنتدى المغربي للصحافيين الشباب ومؤسسة هاينريش بل – مكتب الرباط

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT
Maroc

المنتدى المغربي
للصحافيين الشباب
Forum Marocain
des Jeunes Journalistes

أشرف على إنجاز هذا الإصدار وتدقيقه لغويا، الأستاذ عبد الناصر الكواي. وهو خريج المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط، وحاصل على الإجازة والماستر في الأدب العربي، وباحث في الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. وهو صحافي اشتغل بعدد من المنابر الإعلامية، كما عمل في مجال التواصل المؤسساتي، وله عدد من الدراسات والمقالات العلمية والتحقيقات الصحافية.

المحتويات

ملخص برنامج الندوة 8

الورقة التأطيرية للندوة 10

الجلسة الافتتاحيـــــــــــة 13

كلمة الأستاذ سامي المودني، رئيس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب 14

كلمة الأستاذة لبنى اليوسفي، منسقة برنامج «الديمقراطية والنوع الاجتماعي» بمؤسسة هنريش بل – مكتب الرباط 18

كلمة الأستاذة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان 22

المحور الأول: أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان 35

الإعلام وسؤال الحيادية في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان
الدكتور جمال محافظ، رئيس المركز المغاربي للدراسات والأبحاث في الإعلام والاتصال 36

التربية على حقوق الإنسان... دور الصحافي في زمن شبكات التواصل الاجتماعي
الأستاذة ياسمين بوطيب، فاعلة مدنية وناشطة حقوقية 46

حقوق الإنسان، الإعلام وثورة الخوارزميات....أسئلة من محض التجربة
الأستاذ أحمد مكاوي، صحافي وباحث في الإعلام والاتصال 52

المحور الثاني: ثقافة حقوق الإنسان في الإعلام المغربي... الخصائص وجوانب المحدودية 59

أدوار الإعلام المغربي في محاربة خطاب الكراهية والتطرف
الأستاذ سعيد بنيس، أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس في الرباط 60

تفاعل الإعلام المغربي مع القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي
الأستاذ عبد العزيز كوكاس، صحافي وكاتب 72

خلاصات وتوصيات 76

ملخص برنامج الندوة

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، نظم المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، بشراكة مع مؤسسة هينرش بُل – الرباط، يوم الثلاثاء 2 ماي 2023 بالرباط، ندوةً في موضوع: «دور الإعلام المغربي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها»، والتي أشرف على تسييرها الصحافي جمال الدين الوزكاني.

وضمت الجلسة الافتتاحية، كلمات كل من الأستاذ سامي المودني، رئيس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، والأستاذة لبنى اليوسفي، ممثلة مؤسسة هينرش بُل – الرباط، والأستاذة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

بينما شارك في أشغال الجلسة الأولى المعنوَنة بـــ«**أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان**»، كلٌّ من الدكتور جمال محافظ، رئيس المركز المغاربي للدراسات والأبحاث في الإعلام والاتصال، بمداخلة وسمها بـــ«**الإعلام وسؤال الحيادية في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان**»، إلى جانب الأستاذة ياسمين بوطيب، الفاعلة المدنية والناشطة الحقوقية، بمداخلة موسومة بـــــ«**التربية على حقوق الإنسان... دور الصحافي في زمن شبكات التواصل الاجتماعي**»، والأستاذ أحمد مكاوي، الصحافي والباحث في الإعلام والاتصال، بمداخلة عَنونَها بـــــ«**حقوق الإنسان، الإعلام وثورة الخوارزميات... أسئلة من محض التجربة**».

أما الجلسة الثانية، وكان عُنوانها: «**ثقافة حقوق الإنسان في الإعلام المغربي... الخصائص وجوانب المحدودية**»، فقد عرفت مشاركة كل من الأستاذ سعيد بنيس، أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس في الرباط، بمداخلة معنونة بـــ«**أدوار الإعلام المغربي في محاربة خطاب الكراهية والتطرف**»، والأستاذ عبد العزيز كوكاس، الصحافي والكاتب، بمداخلة تحت عنوان: «**تفاعل الإعلام المغربي مع القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي**».

وقد عرفت مداخلات الندوة تجاوباً من القاعة، حيث تفاعل الحاضرون من مختلف المشارب مع ما جاء من أفكار المتدخلين وملاحظاتهم ومقترحاتهم، وذلك بطرح أسئلة وتساؤلات وبسط وجهات النظر في نقط ومحاور عديدة، ذات صلة بموضوع الندوة. وتلا ذلك، فتح باب التعقيبات من المتدخلين للتفاعل مع القاعة بالإجابة والتوضيح والإضافات اللازمة، ومن ثم الخروج بخلاصات وتوصيات.

الورقة التأطيرية للندوة

إنّ السؤال المحوري الذي يتبادر إلى ذهن المتلقي هو: «لماذا هذا الاهتمام بتحليل العلاقة بين الإعلام المغربي وحقوق الإنسان؟». تتعلق العناصر الأساسية للجواب عن هذا السؤال بشقين:

الأول يهم الجانب المهني المرتبط بمسؤولية الصحافي عموما في مد المواطنين بالمعلومات الصحيحة والمفيدة، ومن بينها المواكبة الإعلامية لمختلف القضايا الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأيضاً تفاعل المؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني والحكومة مع الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان، فيما يخص القضايا الحقوقية جميعها، مع ما يستلزمه ذلك من إلمام بالمنظومة الحقوقية الكونية على المستويين النظري والتطبيقي...
أما الشق الثاني، فيهم حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، باعتبارها مرجعا أساسيا ويكاد يكون وحيدا لأخلاقيات مهنة الصحافة، التي يجب على الإعلامي والصحافي أن يلتزم بها.

وكلا الجانبين تعتريه عدة إشكاليات نلمسها في واقع الممارسة الإعلامية، ولهذا بادر المنتدى المغربي للصحافيين الشباب إلى تنظيم يوم دراسي، بشراكة مع مؤسسة هينريش بل - مكتب المغرب، بتاريخ 07 ماي 2022 حول موضوع: «الإعلام ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الأدوار ومداخل التفاعل»، بمشاركة مهنيين وباحثين وفاعلين مدنيين.

وكان هذا النشاط، أولَ لبنة في إعداد «دليل موجه للصحافيين حول آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان». وهو الدليل الذي سعى المنتدى من خلاله إلى المساهمة في تقوية قدرات الصحافيين المغاربة في كيفية التعامل مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، وذلك من أجل الاستجابة للحاجة الملحة لتقوية الثقافة الحقوقية لدى جل الصحافيين المستهدفين، عبر أفق واضح يتجلى في تمكين الإعلام الوطني من لعب دور محوري في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونبذ كلِّ أشكال الانتهاكات الحقوقية والتجاوزات.

وهذه غاية، لن تتأتى إلا عبر إذكاء صحافة نزيهة ومهنية. والخبراء الحقوقيون بدورهم، يؤكدون وجودَ علاقة تبادلية بين الصحافة وحقوق الإنسان، حيث إن الصحافة أولاً هي حق من حقوق الإنسان، وهي ثانيا آلية للنهوض بهذه الحقوق، وهي كذلك وسيان آلية حمائية. ووعيا بأهمية الإعلام كوسيط للتنشئة والتربية ونشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق، استحدَثت آلياتُ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (هيئات المعاهدات، الإجراءات الخاصة، الاستعراض الدوري الشامل...)، معاييرَ وسبلاً خاصة لتعزيز دور الإعلام في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولا شك أن ما أحرزه المغرب من مكتسبات على مستوى الانخراط في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال المصادقة والانضمام إلى الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، والانفتاح على زيارات الإجراءات الخاصة والتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، يفرض ضرورة مواكبة الإعلام المغربي لهذا التفاعل لإبراز خصائصه وإيجابياته وجوانب محدوديته.

من أجل ذلك، نظم المنتدى المغربي للصحافيين الشباب بشراكة من مؤسسة هاينريش بل - مكتب الرباط، بتاريخ 02 ماي 2023 بالرباط، ندوة حول موضوع: «دور الإعلام المغربي في تعزيز والنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحرية الصحافة، وذلك بمشاركة فاعلين مدنيين ومهنيين إعلاميين ومتخصصين أكاديميين، للتداول بخصوص محورين أساسيين:

1. أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
2. ثقافة حقوق الإنسان في الإعلام المغربي.. الخصائص وجوانب المحدودية.

الجلسة
الافتتاحية

الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذ سامي المودني

رئيس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب

في البداية، أؤكد أننا في المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، أولينا اهتماما خاصا ومحوريا للعلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام في بلادنا.

فعلى مستوى التكوين، نظم المنتدى عشرات الدورات التدريبية حول المواضيع ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان، استفاد منها مئات الصحافيات والصحافيين، سواء أ تعلق الأمر بمفاهيم حقوق الإنسان أم بكيفية تغطية المحاكمات أم بالآليات الأممية لحماية هذه الحقوق، التعاقدية منها وغير التعاقدية.

نعترف أنه رغم هذا المجهود، ورغم ما تحقق من مكتسبات، إلا أن هناك العديد من الإشكاليات والتحديات المطروحة علينا، أبرزها الاستخدام غير السليم لبعض المفاهيم السلبية عند التطرق للقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، أو السقوط في بعض الأحيان في خطابات محرضة على الكراهية، وهو ما يستلزم البحث الجدي من مختلف الفاعلين والمتدخلين عن بلورة سياسات عمومية تعزز انخراط المؤسسات الإعلامية.

السيدات والسادة،

إننا في المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، لا نعتبر قضايا حقوق الإنسان مجرد حقل للاشتغال، وإنما حقلا يتدخل في كل مسارات العمل الإعلامي والصحافي، سواء في شقه

المهني المحض أو ما يتعلق بأخلاقيات المهنة. فعلى المستوى المهني، اشتغلنا بشكل مستمر من خلال شراكاتنا المتعددة، على تجويد الممارسة الإعلامية في علاقتها بالتغطية الصحافية، لفحص سجل المملكة المغربية لحقوق الإنسان أمام الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان، عبر دورات تكوينية ومن خلال دليل موجه للصحافيين حول كيفية التعامل معها، وذلك بشراكة مع مؤسسة هنريش بل - مكتب الرباط.

كما أننا في المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، نعتبر حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها جزءاً لا يتجرأ من منظومة أخلاقيات مهنة الصحافة، وهي التي تحكم فلسفتنا في التفاعل مع مختلف القضايا ذات الصلة بهذا الموضوع.

من هذا المنطلق، ننظم هذه الندوة، التي نرجو أن تساهم في تطوير وتجويد النقاش المتعلق بالعلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان، والتي سوف نحرص على توثيقها من أجل أن تشكل مرجعا للصحافيين والباحثين مستقبلا.

الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذة لبنى اليوسفي

منسقة برنامج «الديمقراطية والنوع الاجتماعي» بمؤسسة هنريش بل – مكتب الرباط

بدايةً، اسمحوا لي بإعطاء نبذة تعريفية موجزة عن مؤسسة هينرش بُل التي أتشرف بتمثيلها في هذه الندوة، حيث إنها منظمة سياسية ألمانية توجد في 200 بلد عبر العالم من بينها المغرب، الذي تنشط فيه منذ سنة 2014، وتتوفر على مكتب في عاصمته الرباط.

وحول نشاط المؤسسة التي تحمل اسم الكاتب الألماني هاينريش بل الحائز على جائزة نوبل، بالمغرب، فإنه ينقسم إلى ثلاثة محاور أساسية وهي: أولا محور الديمقراطية والنوع الاجتماعي، ثانيا البيئة والتنمية المستدامة، ثالثا الهجرة وحرية التنقل. في هذا الإطار، أشير إلى أن نشاط المنظمة يتمحور بالأساس، على مساندة ودعم عمل المجتمع المدني بصفة عامة، بما فيه الصحافيون والباحثون والشباب...

وأذكر أن المساندة التي وفرتها المؤسسة للفئات المستهدفة، تتمثل في دعم مادي وتبادلٍ للخبرات. في هذا الصدد، نعتبر أن شراكة مؤسسة هينرش بُل – الرباط مع المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، التي انطلقت منذ سنة 2019 هي مبعث فخر للمؤسسة، وذلك بالنظر للمكانة التي يحتلها المنتدى، وما تمثله الصحافة والصحافيون بصفة عامة في كل ديمقراطيات العالم.

ومن أجل تحقيق أهداف المؤسسة في المغرب، تعمل بتعاون مع شركائها المحليين، مثل

جمعيات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث.. وذلك سعيا منها، إلى خلق نقاشات عامة لربط جسور التواصل، وكذا بُغيةَ تعميم الممارسات السليمة، مع تعزيز الحوار بين مختلف الفاعلين على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

أما وسائل عمل المؤسسة هينرش بُل، فهي متعددة، بين العمل على رفع الوعي من خلال النهج الفني والوسائط المرئية والمسموعة، ونشر المعرفة من خلال المؤتمرات والورشات التكوينية والمنشورات، والدعوة إلى الالتزام بخدمة البيئة وتعزيز الديمقراطية.

وختاما، أتوجه بالشكر الجزيل لكل الصحافيات والصحافيين الحاضرين في هذه الندوة، على المجهودات التي يبذلونها جميعا كل من موقعه، من أجل الحفاظ على فضاءات التفكير والتعبير ونشر المعلومة وصونها.

الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مراعاة محاذير أساسية بالصحافة والإعلام، قد تشكل تهديدًا لحقوق الإنسان

أشكر المنتدى المغربي للصحافيين الشباب على الدعوة للمشاركة في ندوة «دور الإعلام المغربي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها» ، التي تأتي في سياق تخليد اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يشكل مناسبة للتذكير مجددا بالتزام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة مواصلة تعزيز احترام حرية الصحافة، والنهوض بأوضاع الصحافة والصحافيين.

بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الحوار الوطني الإعلامي المجتمعي، نسجل اليوم تغيرات كبيرة وسريعة بل متسارعة، يفرضها إيقاع تكنولوجي يقطع أحيانا كل جديد فيه مع ما يسبقه، ليس فقط على مستوى شكل المعلومة أو شكل الخبر أو حتى طبيعة المنبر (ورقي، إذاعي، تلفزي، رقمي...)، إن كان هذا التمييز أو الفصل، إن صح القول، ذي راهنية. إن هذه التغيرات تفرض نفسها اليوم وبقوة على قطاع الصحافة والنشر، وتجبره على «تنافسية» غير متوازنة مع عمالقة الويب ومنصات التواصل الاجتماعي. لم تمس هذه التغيرات شكل المعلومة أو الخبر، بل أيضا شكل ونمط استهلاكهما وطرق «البحث» عنهما... ذلك أننا لم نعد نبحث عن الخبر أو المعلومة، في الوقت الذي نريد والشكل الذي نريد، بل أصبحت المعلومة تستهدفنا وأصبح الخبر يصلنا بشكل وبطريقة لا نتحكم فيها.

يشهد الفضاء الصحافي والإعلامي تحولات كبرى بالفعل، فما أحوجنا إلى هذه الوقفة وهذا التقييم وهذا التمرين الجماعي، الذي يجب أن يكون منطلقه من وجهة نظرنا، حقوقيا بالأساس، نقف من خلاله على قضايا حرية الصحافة وحرية الإعلام وحرية التعبير، وأيضا على أوضاع الصحافيات والصحافيين وتحديات التأهيل والاستمرارية والمقروئية وأشكال الدعم العمومي والأدوار المجتمعية للصحافة والإعلام ومستقبلها، فضلا عن المعايير والأخلاقيات المهنية الفضلى...

اليوم، الفرصة سانحة، لإطلاق إصلاح شامل للمنظومة الوطنية، خاصة، وأننا أمام محطة يجب أن نجعل منها محطةَ تجويدٍ وإصلاحٍ كبرى لدعم الحقوق والحريات والرقي بالممارسات بالأساس.

والحديث هنا عن إصلاح المنظومة الجنائية، التي نطمح كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أن تكون منطلقا لمسار جديد راعٍ في فلسفته وأحكامه وفصوله للحقوق والحريات. نريده قانونا جديدا لحقوق الإنسان، يقطع مع ما سبق ويلبي طموحات المغاربة اليوم، صحافيات وصحافيين، ومنظمات وفاعلات/ فاعلين ومواطنات ومواطنين؛ يصون الحقوق ويحفظ الكرامة بشكل يترجم فعليا التعاقد الدستوري والزخم الحقوقي الذي يكرسه دستور المملكة، فلسفة وروحا ونصا.

إنها المرجعيات، التي يجب أن تتفرع منها التشريعات والأحكام التي تهم الصحافة والإعلام وحرية التعبير بالمغرب، ومن بينها بطبيعة الحال، مدونة الصحافة والنشر وقانون الحصول على المعلومات.

لقد مرت ثلاثة عقود اليوم، على إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لليوم العالمي لحرية الصحافة، وهي مناسبة تصادف ذكرى مرور 30 سنة على اعتماد مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يخلدها المجلس هذه السنة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر التحالف العالمي

صحيح ليس هناك مبدئيا وظاهريا ترابط مباشر أو تخطيط مسبق لهذه الصدفة الجميلة، لكننا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان نؤولها بحجم رهاننا على الصحافة والإعلام (سواء ما يسمى بالإعلام التقليدي أو الإعلام الجديد)، من أجل المساهمة في المنظومة الحمائية الوطنية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المغربي.

ما فتئ المجلس، منذ إصدار أُولى التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب يشدد في كل مرة على دور الشريك، الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي تعزيز فرص التصدي للانتهاكات.

إيماننا راسخ بأهمية أدوار الصحافة والإعلام في المجتمع، ولا نتوانى في الدفاع عنهما وعن تعزيز المقومات التي تسمح لهما بأداء مهامها في مجتمع ديمقراطي، في إطار ترافعنا الدائم من أجل تعزيز حرية الصحافة بشكل خاص والحق في حرية الرأي والتعبير بشكل عام.

الصحافة والإعلام يشكلان، بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، آليةً من الآليات المعتمَدة في مقاربته الخاصة بالإنذار المبكر ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والنهوض بها. لقد حرصنا، في هذا السياق، على تعزيز آليات رصدنا لهذه القضايا عبر الصحافة والإعلام وتطوير آلياتها، ومأسسته عبر مذكرة داخلية، تشمل الجهات الاثنتي عشرة، بهدف تطوير هذا العمل وتكريسه.

إن الصحافة المهنية والأخلاقية، الصحافة المستقلة والحرة، الصحافة التي تستحضر أدوارها المجتمعية وتعي أهميتها، أساسية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، في مقاربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة عندما يستثمر الإعلام (بشكل عام) في إثارة الانتباه إلى القضايا الحقوقية والمساهمة في مساءلة أصحاب القرار بمسؤولية عن قراراتهم وسياساتهم العمومية، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، فضلا عن إيصال أصوات الفئات الهشة والانخراط في تثقيف الجمهور حول الحقوق والحريات ومناصرتها...

إلا أن هذا ليس ما عليه الحال دائما للأسف. لذلك نرى أنه يجب مراعاة محاذير أساسية قد تشكل تهديدًا لحقوق الإنسان، على رأسها انتهاك الخصوصية، السقوط في التضليل والمساهمة في نشر الأخبار الزائفة، الوصم، تعزيز الصور النمطية والتمييز، والتحريض على العنصرية والكراهية ضد فئات هشة والسعي لجلب انتباه القارئ بشتى الطرق (clickbaits) والتحايل عليه أحيانا من أجل أكبر قدر ممكن من النقرات.

رصد المجلس مجموعة من الممارسات الصحافية والإعلامية السلبية، التي يمكن أن يكون لها أثر مجتمعي كبير، عندما تسقط بعض المنابر مثلا في تبرير العنف ضد النساء والفتيات، وربما قد يكون بشكل غيرِ متعمد، والمساهمة في التطبيع مع ثقافة العنف القائم على النوع، وتكريس الصور النمطية، والتشهير بالأفراد وانتهاك خصوصيتهم وحقهم في الصورة، فضلا عن تغطيات غير مهنية ولا أخلاقية أحيانا تجرح الكرامة الإنسانية، وتساهم في التحريض على الكراهية والتمييز ومسايرة دعوات العنصرية.

وتضمن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول « تشجيع التبليغ عن العنف ضد النساء والفتيات لمناهضة الإفلات من العقاب،» محورًا خاصا بالصحافة والإعلام وقضايا عنف النوع بالمغرب، وأثار التحديات التي تطرحها التغطيات الإعلامية لقضايا عنف النوع، وقضايا التبليغ وعنف النوع ضد الصحافيات ومهنيات الصحافة والإعلام.

ومن التوصيات التي أكد عليها التقرير، الدعوة إلى وضع بروتوكولات خاصة للتعامل مع كل شكاية خاصة بأشكال عنف النوع ضد الصحافيات، بشكل لا يقلل من شأن الإساءات أو الاعتداءات التي يمكن أن يتعرضن لها والتصدي لأي استخفاف، سواء من الإدارة أو الزملاء، ويشجع الصحافيات على التبليغ، علاوة على توفير الدعم والمواكبة اللازمين.

لا أريد التوقف مطولا، عند هذه الجوانب، لأن المناسبة شرط؛ وهي اليوم مناسبة للدفاع عن حرية الصحافة والإعلام والاحتفاء بهما وبأدوارهما، وتعزيز الترافع من أجل التحصين وتحقيق مكتسبات أكبر في سيرورة ومسار حماية الحقوق والحريات، بشكل عام، وحرية الصحافة وحرية الإعلام والحرية الأصل، حرية الرأي والتعبير بشكل خاص.

إننا نسعى عند إثارة بعض الإشكاليات المرتبطة بالإعلام والصحافة للوقاية والتجويد. هذا ما تمليه في الحقيقة رغبتنا في إذكاء الوعي بهذه الإشكالات والمنزلقات والتحديات، من أجل تعزيز الوقاية، والأهم أن نكون جميعا هنا، وباقي الفاعلين، شركاء في هذا المسار المتواصل، دائما وأبدا؛ مسار وسيرورة تطوير حقوق الإنسان.

تتبع المجلس الوطني لحقوق الإنسان المخاوف التي عبر عنها عدد من الصحافيات والصحافيين في الآونة الأخيرة، بشأن إمكانيات استبدال الصحافيين بأنظمة الذكاء الاصطناعي... وبالنظر

لما نلمسه ونشهده اليوم، وهذه التقنيات في مهدها، ليس هناك شك أن قطاعات عديدة ستعرف تغيرات جذرية، بما في ذلك الصحافة والإعلام. فقد لا يكون هناك مجال للاستغناء عن هذه الأنظمة في هذا القطاع، خاصة أن تكلفتها قد تكون أقل بكثير، من تكلفة الاعتماد على غرفة أخبار كاملة متخصصة في بعض أنواع الإنتاج الصحافي والإعلامي.

وبالفعل، فإن عددًا من وسائل الإعلام اليوم تستعين بأنظمة الذكاء الاصطناعي، في إعداد وإخراج مجموعة من المواد الصحافية والإعلامية. فعلى مستوى تدقيق المعطيات والتعاطي مع البيانات الضخمة والإحصائيات، قد لا يكون للصحافي(ة) فرصة كبيرة لمنافسة هذه الأنظمة. وحتى على مستوى اللغة وأحيانا الترجمة والبناء الصحافي والمواد الإخبارية التي تقتصر فقط على نقل خبر معين، بالاعتماد على نوع من محدد الـ«input»، أي معطى موجود ومتوفر، مثلا مداخلة، مذكرة، اتفاقية، نتائج مباراة لكل قدم... قد يكون المهنيون المزاولون لهذا النوع من العمل الصحافي، أول من سيخسر المنافسة أمام تقدم هذه الأنظمة.

وبما أن هذا اللقاء منظم بشراكة مع شريك ألماني، فهي مناسبة للتذكير بما جرى تداوله بشأن مذكرة داخلية لمجموعة النشر الدولية «Axel Springer»، التي تضم مجموعة من المنابر الألمانية مثل «Build»، وأخرى دولية مثل «Business Insider» و«Politico»، التي يوجد مقرها بالولايات المتحدة؛ وهي مجموعة تشغل حوالي 18 ألف شخص، قال القائمون عليها

إن الذكاء الاصطناعي يمتلك القدرة على جعل الصحافة المستقلة أفضل مما هي عليه اليوم، أو حتى استبدالها. المجموعة أومأت في مذكرتها تلك إلى احتمال قيامها بتقليص كبير في عدد العالمين في عدة مجالات، مثل الإنتاج والتدقيق اللغوي، لصالح أنظمة الذكاء الاصطناعي.

إن الثورة الإعلامية الجديدة، التي نشهد اليوم جزء من معالمها، ستأتي على عدد من المهن، حيث سيتحول بعضها وقد يختفي البعض الآخر بكل بساطة. مهن أخرى ستظهر بكل تأكيد، وهذا ما كان عليها الحال دائما مع التقدم والتطورات السابقة. فهل نحن مستعدون لهذه التحولات وهذه التغيرات، على مستوى التكوين والتكوين المستمر، على مستوى الممارسة، على مستوى البنيات التحتية، على مستوى جودة الخبرات وتملك التقنيات..؟

إذا كنا سنختزل أدوار الصحافة والإعلام في نقل الأخبار، وأشكال الممارسات الصحافية والإعلامية البسيطة، إن صح القول، فإننا بالفعل سنخلف موعد هذا القطار الأسرع. لذلك علينا أن نكون في أهبة الاستعداد، خاصة أننا نراهن، كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، على أدوار الصحافيات والصحافيين والإعلاميات والإعلاميين، من أجل المساهمة معنا في التصدي للتحديات التي تطرحها هذه النظم والفضاء الرقمي على حقوق الإنسان.

وأغتنم هذا المجال، للتعبير عن قلقي ومخاوفي وانشغالي العميق من حجم الضرر المحتمل

للتطورات الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تضع الكرامة الإنسانية والحقوق والحريات الأساسية على المحك، في ظل غياب الضمانات والمحاذير الضرورية، التي ينبغي الانكباب عليها الآن وفوراً للحيلولة دون الخطر البالغ المحتمل... بغض النظر عن الإمكانيات الواعدة والفرص الكبيرة التي تتيحها وستتيحها هذه أنظمة اليوم ومستقبلا. أمام كل هذه التطورات وحجم هذه التحديات، نتساءل: هل يمكن أن تواصل فلسفة منظومتنا التشريعية اليوم الإقرار بعقوبة سالبة للحرية في قضايا الصحافة والإعلام والنشر، بشكل خاص، وحرية الرأي والتعبير، بشكل عام؟

وهل يمكن أن نستمر في توفير ضمانات مهمة للصحافيين المهنيين في قضايا النشر، توفرها مدونة الصحافة والنشر، دون باقي الممارسين لأشكال حرية التعبير، التي قد يتقاطع بعضها أحيانا مع العمل الصحافي؟ ماذا عن ازدواجية التجريم؟ هل العبرة بطبيعة فعل ما أم بطبيعة صفة «مرتكبه»، إن كان هذا الفعل يحتاج أصلا إلى قاعدة قانونية في منظومة حقوقية وديمقراطية؟

السيدات والسادة،

لا يجب حصر قضايا النشر والتعبير، بشكل عام، في منظور الصحافة المهنية، والنظر فيها من زاوية صفة الصحافي المهني فقط، لأن ضمانات فعلية الحق في حرية التعبير ومعاييرها وفقا

للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا تقتصر على الصحافي(ة) المهني(ة) وحدَه، وإن كانت له(ا) مكانة خاصة داخل منظومة حرية الرأي والتعبير.

هل يمكن أن نستمر في رهن الحق في الحصول على المعلومة بآجال قد تصل إلى 68 يوما (وهو متوسط مدة الإجابة اليوم وفقا للبوابة الوطنية للحصول على المعلومة)؟ لابد من التذكير في هذا السياق أننا نترافع في المجلس من أجل حرية المعلومات، من أجل أن تكون المعلومة متاحة ومفتوحة للجميع.

هل يمكننا مواصلة السير التشريعي والتنظيمي بمنطق غير استشرافي تتجاوزه سرعة اليوم والمستقبل القريب بكثير؟

إن هذه الأسئلة والتساؤلات وغيرها، تشكل أرضية لترافع المجلس من أجل منظومة حرية الرأي والتعبير بالمغرب بشكل عام، وحريات الإعلام بشكل خاص، سواء التقليدي أو كافة الأشكال الجديدة اليوم، بما فيها الإعلام المجتمعي والممارسات الإعلامية بالفضاء الرقمي.

حريات الإعلام، في حاجة، في كل بقاع العالم، إلى ترافع حقوقي متواصل ومستمر، لتحصين المكتسبات والممارسات وتعزيز آليات حماية ممارسي هذا الحق (الحماية الاجتماعية

بالنسبة للصحافيات والصحافيين، الحماية المؤسساتية، النأي بالمقاولات الصحافية من أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، دعم الأدوار الاجتماعية...) وحقوق الإنسان في حاجة إلى إعلام قوي ومسؤول يساهم في حمايتها وتعزيز ثقافتها.

شكرا لكم. وحظا موفقا لباقي أشغال هذا اللقاء وورشاته

توعية الصحافيين بالمفاهيم الأساسية
لحقوق الإنسان لضمان صحافة مغربية
ذات جودة
ibilisation des journalistes aux
ts fondamentaux des droits
pour une presse marocaine
de qualité

المحور الأول

أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

المحور الأول: أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

الإعلام وسؤال الحيادية في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان

الدكتور جمال محافظ

رئيس المركز المغاربي للدراسات
والأبحاث في الإعلام والاتصال

اخترت لمداخلتي عنوان: «الإعلام وسؤال الحيادية في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان»، حيث إن تخليد اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي ينعقد هذه السنة حول موضوع: «تشكيل مستقبل الحريات: حرية التعبير كمحرك لكافة حقوق الإنسان الأخرى»، هو فرصة للصحافيين وفعاليات المجتمع المدني والسلطات الوطنية والأكاديميين والجمهور، للتداول حول الرهانات والتحديات التي تواجه حرية الصحافة وسلامة الصحافيين، واستشراف الحلول الممكنة بمقاربة تشاركية، فضلا عن تجديد التأكيد على الأهمية التي يكتسيها تمكين الصحافيات والصحافيين بمختلف وسائل الإعلام، من ممارسة عملهم بصورة حرة ومستقلة وآمنة وخالية من أي عائق أو تهديد وأعمال انتقامية، فلا ديمقراطية بدون حرية الصحافة.

إذا كان اللقاء، الذي يندرج في إطار الديناميات التي ما انفك يطلقها المنتدى منذ تأسيسه، مساهمة منه في تنشيط الحقل الصحافي والإعلامي، والترافع حول قضايا الصحافيين والصحافة، والارتقاء بالأداء المهني، فإنه يكتسي رمزية خاصة، لكونه يتزامن مع الذكرى 30 لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993، إعلان يوم عالمي لحرية الصحافة.

إن هذه المنطلقات تجعل من اختيار «دور الإعلام في تعزيز والنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، موضوعا لهذا اللقاء المهني، يكتسي دلالة عميقة، ويترجم الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان وحرية الصحافة، التي تدخل في صلب حقوق الإنسان، من زاوية حرية

التعبير المكفولة على الصعيد العالمي، لكافة المواطنات والمواطنين. كما تظل حرية الصحافة، أم حريات التعبير، بل أرقاها، على اعتبار أن الصحافة سلطة مضادة ورقابة في تشكيل الرأي العام.

وإذا كانت الإجابة عن السؤال المحوري: «لماذا هذا الاهتمام بتحليل العلاقة بين الإعلام المغربي وحقوق الإنسان؟»، قد حددت عناصرها الأساسية أرضية اللقاء في شقين، أولهما يهم مسؤولية الصحافي في تمكين المواطنين من المعلومات الصحيحة والمفيدة، وثانيها، في حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها كمرجع أساسي لأخلاقيات الصحافة، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال ما تتضمنه المرجعيات الدولية، في مقدمتها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الصادر عام 1948، التي تنص على أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية»، إذن فمنطوق المادة 19 يؤكد على أن حرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان».

وأشير هنا، إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في القرار 59 (د-1) عام 1946، «أن حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات».

وقد تعززت العلاقة بين الحقلين الإعلامي والحقوقي بـ»إعلان المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض علي الحرب»، الصادر في 28 نونبر 1978، عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) في دورته العشرين، والذي نص في مادته الثانية على «أن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي... وأنّ وسائل الإعلام، تسهم في كل بقعة من بقاع العالم، وبحكم الدور المنوط بها، في تعزيز حقوق الإنسان».

الصحافة وحقوق الإنسان... علاقة ترابط وتكامل

وانطلاقا من هذه المرجعيات الدولية يتضح بجلاء، أن العلاقة بين الصحافة وحقوق الإنسان، علاقة تكامل، وأيضا ترابط على المستويين الموضوعي والنظري، وذات طبيعة محورية ومتعددة الأبعاد، مما يجعل الإعلام يتبوأ مكانة مركزية في ميدان حقوق الإنسان، ليس فقط اعتبارا لموقعه الرئيسِي في منظومة الحريات العامة، وجوهر حقوق الإنسان، ولكن كذلك لتأثيره الفعال في معادلات بناء الوعي، وتشكيل الرأي العام، ولدوره الرقابي وقدرته على توفير المعلومات، ومواكبة كافة القضايا ومنها ذات الأبعاد الحقوقية.

في ظل التطور المتلاحق الذي تشهده منظومة حقوق الإنسان، وظهور أجيال جديدة، تحولت هذه المنظومة، إلى ما يمكن وصفه بـ»موسوعة لحقوق الإنسان»، لها آلياتها ولجانها وملتقياتها، وتأثيراتها الحاسمة في تحديد موقع البلدان وصورتها على الصعيد الدولي. وفي المقابل، زادت أهمية الإعلام وتحدياته بفضل الثورة الرقمية، وأضحت العلاقة القائمة بين الإعلام وحقوق الإنسان تكتسي أهمية متزايدة في العصر الراهن.

حياد وموضوعية...

بفضل الثورة الرقمية، تضاعف تأثير دور الإعلام على كافة الميادين، ومنها حقوق الإنسان، لما للسلطة الرابعة من أهمية في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ونشر مبادئها، والمساهمة في فضح الانتهاكات التي قد تطالها.

فهل يمكن للإعلام أن يلتزم الحياد في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان؟ لتلمس الجواب عن هذا السؤال، يمكن القول إنه، وبغض النظر عن التعريفات النظرية للحياد والموضوعية في الممارسة الإعلامية، وحدودهما، تظل مسألة مشروعة، ومطلوبة في كل عمل صحافي مهني، يروم البحث عن الحقيقة، ولكون الحياد والموضوعية في الممارسة الإعلامية، تقابلهما بالخصوص المَهْنَنَة والصدق والنزاهة. إلا أن هذه الحيادية، تصير غير ذات معنى عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان.

وأعتبر شخصيا، أن الموضوعية في مجال الصحافة، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال حياد الصحافي أو المؤسسة الإعلامية، ووقوفهما على مسافة متساوية من جميع أطراف الحدث. وعلى عكس ذلك هناك من يدفع باستحالة تحقيق ذلك، بدعوى أن التعامل مع الأحداث، تؤثر فيه القناعات الشخصية للصحافي ولتوجهات الوسيلة الإعلامية التي يشتغل لفائدتها.

لكن الموضوعية في الأخبار، تعد أساس الإعلام، وتستلزم التمييز ما بين الخبر والرأي ونشر المعلومات الموثوق من مصادرها وصحتها، فضلا عن الالتزام بعنصر التوازن لدى عرض وجهات النظر حتى المتعارضة (الرأي والرأي الآخر) لدى معالجة أي قضية، تكون محط خلاف داخل المجتمع.

إن وجهات النظر، وإن كانت تتراوح بين من يقول بإمكان الصحافي والصحافة، أن يلتزما الحياد والموضوعية، ورافض لموضوعية الخطاب الإعلامي وحياده، بدعوى أن الموضوعية لا توجد إلا في العلوم الحقة، فإن الوضعية الاجتماعية والمهنية للصحافيين غالبا ما تجعل منهم «حلقة وسطى بين مصادر الخبر وبين الجمهور»، وهو ما دفع بالمفكر الفرنسي جان بول سارتر، إلى اعتبار «الصحافي مجرد مرمم (Bricoleur)، يفعل ما يستطيع، انطلاقا من الوسائل التي تتوفر بين يديه».

ويرتبط الحياد في الأخبار، بشكل أساسي بمدى قدرة وسائل الإعلام على التعبير عن حالة الأشياء، كما هي في الواقع، وهي قدرة تتنحى بموجبها الذات تاركة المجال للخطاب الإعلامي، لكي يعبر عن نفسه بنفسه.

ووفق هذا الرأي، تصبح وظيفة الإعلام، هي نقل الوقائع كما هي، وكما تجري على مسرح الأحداث بموضوعية وحياد، علماً أن دور الصحافي في أي مجتمع، يظل مرتبطا بمسعى البحث عن الحقيقة، وباعتباره «حارسا للبوابة». كما احتفظت الصحافة - على الرغم من التحولات المتسارعة- بأدوارها منذ غوتنبرغ إلى زمن الأنترنيت كسلطة رقابية، وظلت وظيفتها الرئيسية، هي الإخبار والتثقيف والترفيه، ونقل المعلومات وتعميمها بصدق وأمانة ودقة وموضوعية.

الفضاء العام...

في زمن الثورة الرقمية و»اللايقين»، تحول الإعلام من سلطة رابعة إلى سلطة أولى فاقت كل السلطات التقليدية في مجال التأثير، وزاد من أهميتها اللجوءُ المكثف من مختلف الفاعلين، سواء أكانوا حكاما أم محكومين إلى وسائط التواصل بفعل دورها في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، سواء أ كان ذلك إيجابا أم سلباً، مما حول الفضاء العمومي - حسب المفكر الألماني يورغن هابرماس - إلى فضاء إعلامي بامتياز، يشكل داخله الإعلام «النموذج الطاغي» الذي

يمارس هيمنة مباشرة على إنتاج المعنى، وعلى مختلف التمثلات، وأصبح موجها لطريقة تمثلنا للعالم.

وبالتالي، تحكم الإعلام في الواقع، وبسط سيطرته على مختلف مناحيه، وجعلت علاقتنا بهذا العالم، لا تتم وفق تجربتنا المباشرة، بل تتم وفق الرؤية التي يقدمها لنا الإعلام جاهزة، عبر معايير من خلقه، يسعى إلى إدماجها في المجتمع، بل ويجعلها منسجمة ومتناغمة معه («الحقيقة والموضوعية في الخطاب الإعلامي... حدود الاستحالة والإمكان»، عبد القادر ملوك مجلة «الفكر العربي»، المجلد 44 يناير- مارس 2016 العدد الثالث ص 59).

حرية التعبير...

إذا كان سؤال الحيادية في الصحافة والإعلام، يظل سؤالا مشروعا، ويحمل بين طياته إشكاليات نظرية وواقعية، وتتراوح وجهات النظر ما بين ناكر للحياد في الإعلام، وقائل بإمكانية تحقيق ذلك، فإن الحيادية تنتفي في تعاطى الإعلام مع قضايا حقوق الإنسان، لعدة أسباب في مقدمتها، أن الصحافة تدخل ضمن حرية التعبير، وهو ما يجعل من بين مهام وسائل الإعلام إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وفضح الخروقات التي تطالها، والتصدي لكل الممارسات التي تتعارض مع حرية التعبير الرئة التي تتنفس بها الصحافة.

إن القاعدة العامة هي الحياد والموضوعية والمهنية والمسؤولية الاجتماعية والمصلحة العامة، وهي مبادئ يتعين على الصحافة والصحافيين الالتزام بها، ولكن هناك قضايا تتطلب منهما اتخاذ موقف واضح وحاسم في مقدمتها مواجهة الإرهاب والتطرف فكرا وممارسة، والتصدي لكافة أشكال الكراهية والعنصرية والتمييز، وهي واجبات غالبا ما تتضمنها مواثيق التحرير وأخلاقيات المهنة.

وفي الوقت الذي تشجع الهيئات والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وسائل الإعلام على الاسهام في قضايا حقوق الإنسان والتعريف بمواثيقها وصكوكها وآلياتها، فإن من الأهمية بمكان تركيز الصحافيين والإعلامين في تعاملهم مع القضايا الحقوقية، انطلاقا من طبيعتها الكونية وشموليتها وترابط هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء.

وفي ظل القصور المسجل في مجال الوعي بقضايا حقـوق الإنسان وثقافتهـا ومفاهيمها، وضعف البحث العلمي في مجال العلاقة القائمة ما بين الإعلام وحقوق الإنسان، يظل مطروحا البحث عن السبل الكفيلة بتجاوز ذلك مما يطرح أولا التساؤل حول:

- ماهي طبيعة الإشكاليات المهنية التي تواجه الإعلام في تناول قضايا حقوق الإنسان؟
- كيفية دعم الإعلام من أجل تكريس احترام حقوق الإنسان؟
- ما هي الإمكانيات المتاحة في الظرف الراهن لتعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام

على نحو يساهم في صيانة الحريات الإعلامية واحترام حقوق الإنسان وترسيخ ثقافتها؟

وهذا ما يتطلب وضع الآليات المناسبة التي تضمن الفعالية واستدامة التعاون ما بين المنشغلين بقضايا حقوق الإنسان بأجيالها المختلفة والإعلاميين، ولما لا خلق تحالف بينهما - وفق أرضية مشتركة تكون واضحة المعالم- واطلاق حوار ديمقراطـي، بهدف الاسهام في ترسيخ حقوق الإنسان، والترافع لتوسيع الحريـات العامـة، ومنها حرية الصحافة وحرية التعبير، التي تعد في مقدمـة كـل الحريات وأشدها حساسية لدى الرأي العام، ومعه الحكومات والمهنيين.

المحور الأول: أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

التربية على حقوق الإنسان... دور الصحافي في زمن شبكات التواصل الاجتماعي

الأستاذة ياسمين بوطيب

فاعلة مدنية وناشطة حقوقية

في البداية، أود أن أشكر المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، على هذه الفرصة التي وفرها للصحافيين وكذا للفاعلين في الفضاء المدني والمجتمعي، بغية مناقشة رهانات مهنة الصحافة في علاقتها بحقوق الإنسان.

ومن الملاحظ في هذا السياق، أنه إذا كانت مناقشة حقوق الإنسان والحقوق الأساسية صالحة في الواقع اليوم، فإنها صالحة أكثر في العالم الافتراضي والرقمي وكذا التماثلي. وهذا التقدم، الذي نشهده في المجال التكنولوجي وفي الرقمنة والذكاء الاصطناعي، يطرح بالنسبة لنا عددًا من التحديات الجديدة على الصحافة والصحافيين وحقوق الإنسان.

معظم الاتفاقيات حول الحقوق الأساسية في الاتفاقيات الدولية وحتى في الدساتير الوطنية، تمت صياغتها في ظروف لم تكن تعرف مجموعة هذه التحديات التي ظهرت اليوم، والمتعلقة بالرّقْمَنَة والطفرة التكنولوجية، حيث إن صعود شبكات التواصل الاجتماعي مثلا يطرح جملة من الأسئلة حول حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وإلى أي مدى يمكن أن تنطبق على تطبيقات في منصات التواصل الاجتماعي.

لهذا، من الضروري التأكيد على أننا مطالبون جميعا بالقيام بتكييف لاستراتيجيات حقوق الإنسان والحقوق الأساسية مع التطور الذي يعرفه المجتمع. وذلك مع إعادة تفسيرها بالشكل الذي يجعلها تساهم في حل المشاكل التي تطرحها الرقمنة حالياً.

الإشكال أو الصعوبة الثانية المتعلقة بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في العالم الرقمي، هي مدى نضج ومسؤولية هؤلاء الفاعلين في المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، والتي تسيرها شركات خاصة تتمتع بالحرية في تصميم وتنمية مضامينها كما تشاء، وهي مَن يحدد قواعد الاستخدام، بل إنها تفرضها علينا كمستخدمين ونحن نقبل...

واليوم نتحدث عن قطاع خاص يسير مجال الرقمنة بشكل يتجاوز التشريعات الحالية، التي تُظهر مشكلا هو كونها لا تلزم هذه المنصات والشركات مباشرةً بالحرص على تطبيق حقوق الإنسان والحقوق الأساسية، وهذا هو النقاش العمومي الذي يجب أن يُـــثار على المستوى الوطني والدولي، حول الحاجة ربما لإنشاء آلية تجبر هذه الشركات على احترام حقوق الإنسان.

فرغم أن الدول تلتزم بالكثير من الاتفاقيات الخاصة بحماية الأفراد والشركات والمعطيات الشخصية، لكن يصعب عليها أن توفي بهذه الالتزامات في مجال الرقمنة، وذلك لأسباب عديدة، منها التشريعات التي لا تواكب حقيقة التطور التكنولوجي من جهة، ومن أخرى وجود عمليات الرقمنة التي تكون ذات خصوصية عالمية، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل القدرة على ضبطها جد محدودة.

وعلى هذا المستوى تحضرني أمثلة ملموسة، منها مقارنة ممارسات الشركات الخاصة بتسيير هذه الشركات الرقمية، مثلا قام هؤلاء من أجل حماية المعطيات في إطار محاربة الأخبار الزائفة خلال جائحة كوفيد-19، باللجوء إلى فكرة مفادها اعتماد المضامين التي تنشرها الحكومات بشكل رسمي لترويجها، واعتبارها هي المضامين الموثوقة.

وفي سنة 2021 وضمن سياق الأزمة الروسية - الأوكرانية، كان هناك سلوك آخر من طرف مسيري هذه المنصات نفسها، وهو أنهم لجأوا إلى حذف مجموعة من الحسابات الخاصة بصحافيين ونشطاء، وتوقيف صفحات وسائل الإعلام المقربة من الحكومات. وهنا، يظهر التضارب بين الحالة الأولى والثانية، من حيثُ اعتمادُ مصادر الحكومات أو عدم اعتمادِها. كما عمل مسيرو شركات منصات التواصل الاجتماعي، على التقليص من المضامين والمحتويات الخاصة بالأزمة الروسية الأوكرانية. فضلا عن تغيير بعض هذه الشركات طرائق تعاطيها مع المضامين الخاصة بهذا النزاع.

هذا الوضع، يطرح أولا مشكلا يتعلق بحرية التعبير، ثم آخرَ يتعلق بالنسبة للصحافيين في ما يخص التربية على حقوق الإنسان، ومحاربة المضامين المحرفة.

وفي وعلاقة دائما بحقوق الإنسان، عرفت سنة 2021 تنظيم ندوة جائزة «مارتن إينالز» في

جنيف، التي اضطر القائمون عليها إلى تنظيمها عن بعد بسبب الجائحة، وبعد 21 دقيقة من انطلاقها أوقفت شركة فيسبوك بثها المباشر على صفحات موقع التواصل الاجتماعي ذاته، بحجة استعمال مقاطع موسيقية تمنع منظمات دولية استعمالها، بينما كانت جمعيات المجتمع المدني قد حصلت فعليا على إذن تنظيم هذه الندوة واستعمال هذه المقاطع الموسيقية.

وفي الوقت ذاته تساءل المنظمون، لماذا لم تلجأ إدارة فيسبوك مثلا فقط إلى جعل أجزاء الفيديو المباشر التي تحتوي على هذه المقاطع الموسيقية صامتة، بدلا من منع البث المباشر بشكل كلي، علما أن التظاهرة كانت كبيرة ومهمة. وهنا يظهر حظر لحقوق الصحافيين في المعلومة المتعلقة بالحدث، وكذا بالنسبة للنشطاء والمناضلين المدافعين عن حقوق الإنسان. هذا المثال يتعلق بحرية التعبير، ووصول الصحافيين إلى المعلومة الصحيحة، وأيضاً بمسألة التوثيق والأرشفة، التي يشتغل عليها المنتدى المغربي للصحافيين الشباب وشركاؤه. وبخصوص نقطة الأرشيف، يجب أن نعرف أن المواد الصحافية تستخدم بوصفها مادة أرشيفية، وفي بعض الأحيان تخدم حقوق الإنسان، مثل ما حدث في قضية الاعتداءات على حقوق النساء الإيزيديات من طرف تنظيم داعش، رغم كونها ضمت محتوى عنيفاً.

وفي سنة 2022، كانت هناك مراسلة من جمعيات حقوقية عبر العالم إلى شركة «ميتا»، غير أن هذه الجمعيات لم تتمكن من فتح تحقيق في نازلة توقيف البث المباشر لندوة جنيف،

كما أنها لم تستطع الحصول على الأرشيف. في المقابل كان جواب شركة «ميتا» هو أنها تخضع لمبادئ الأمم المتحدة الموجهة، وفيها عدم نشر مضامين عنيفا أو تحريضية.

وهنا نطرح السؤال: ما الذي نحمي، هل المضمون المنشور أم التعليقات على الصفحات؟ وهنا يحضرني نشر خبر وفاة مشجعة بملعب في مدينة الدار البيضاء، وكيف أن جزءا كبيرا من التعاليق على الخبر كان يعيب حضورها في الملعب، ويعتبر أنه ليس مكانها وإنما مكانها الطبيعي هو المنزل، وهنا يجب أن تلعب وسائل الإعلام دورها في مراقبة هذه التعليقات على صفحاتها.

وأريد التذكير، بأن شركات منصات التواصل الاجتماعي لا تراقب وتقدم خدمات مجانية لكنها ممولة بالإشهار (الإعلان)، وتقوم بجمع المعلومات الخاصة وفيها نسبة كبيرة من المعطيات الشخصية للمستخدمين، وتنشئ حسابات بمعطيات تفصيلية حول هؤلاء المستخدمين لمنصاتها بهدف بيعها للمستشهرين.

وبدوري، أعتقد أنّ الجمعيات التي تترافع بشأن حقوق الإنسان، عليها أن تشتغل على جعل المبادئ الأممية للنشر في هذه المنصات مقيدة، لأنها ليست كذلك حاليا، مما يمكننا من تفعيل احترام حقوق الإنسان، والولوج إلى المعلومات، وتشجيع البحث العلمي في هذا الصدد.

المحور الأول: أدوار الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان، الإعلام وثورة الخوارزميات... أسئلة من محض التجربة

الأستاذ أحمد مكاوي

صحافي وباحث في الإعلام والاتصال

أعتبر شخصياً، أن لحقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بالصحافة، ولا تعني حقوق الإنسان بالنسبة لي حرية التعبير فقط، وإنما هناك الحق في الأكل والشرب، وحق الأمان، والحق في بيئة جيدة، والحق في الأمان الوظيفي... والصحافي هو الذي يدافع عن هذه الحقوق الأساسية جميعًا.

عندما نتحدث عن حقوق الإنسان، فإن ما يتبادر إلى ذهننا دائما هو حق حرية التعبير، لكن الميثاق الأممي لحقوق الإنسان يتضمن ثلاثين مادة، ومهمة الصحافي هي مراقبة هذه المواد هل يتم تطبيقها في أرض الواقع أم لا.

وليس الصحافي الذي ينادي بحرية التعبير أفضل بحال، من زميله الذي يذهب إلى أحد أحياء سلا مثلا، لكي يرصد التسيب الأمني الذي تعيشه تلك المنطقة... فهذا الصحافي أيضا، يساهم في تقوية حقوق الإنسان؛ لأنه يعري ويكشف حقيقة ذلك الحي غير الآمن. وبالتالي، فإن التفكير حول الصحافة وحقوق الإنسان يجب أن يسير في هذا الاتجاه وهذه الجزيئات البسيطة والدقيقة.

إن تلك الأعمال التي أنجزها الصحافيون حول غلاء الأسعار مثلا، تعتبر عملا من أعمال الدفاع عن حقوق الإنسان، لأنهم عندما يدعون إلى خفض الأسعار، فذلك يمكّن من تحسين أوضاع المواطنين، وهذا ما يطالب به الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق التي جاءت بعده.

في هذا السياق، أدعوكم لتتأملوا معي مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق، طوماس جيفرسون: «لو تُرك لي الخيار أن تكون لدينا حكومة من دون صحف أو صحف من دون حكومة، فلن أتردد في اختيار الثاني». فالصحافي مهم في الدول كلها، وهو المقياس الذي نقيس به تقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك الدولة. والربط بين حقوق الإنسان والصحافة، راجع لكون الصحافي يوجد في الجبهة الأمامية للدفاع عن الحقوق الأخرى غير حرية التعبير.

فمتى يكون الصحافي عدواً لحقوق الإنسان؟

الجواب: الصحافي في نظري يكون عدواً لحقوق الإنسان إذا مارس الصحافة بدون أخلاقيات، لأن الأخلاقيات هي التي تضبط الصحافي، ومصدر الكثير منها هو الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

كم موقعا إلكترونيا لدينا في المغرب؟ أدعوكم للقيام بزيارة تلك المواقع النظر هل كتب القائمون عليها خطوط التحرير؟ وهل لديهم مدونة للسلوك والأخلاقيات؟ وهل عندما يأتي الصحافي للعمل معهم يُعرفون بأنفسهم وبخطوطهم التحريرية وأخلاقيات المهنة؟ سوف تكتشفون الوجه الآخر لهذه المواقع، والحال أن المغرب يعرف انتشارا للتشهير وللمواقع التي تحط من كرامة الإنسان بشكل متزايد.

إلى جانب ذلك، أعطي مثالا من تجربتي الخاصة، فقد ذهبت لكي أجري استجوابا صحافيا مع أحد الشبان كان يتعاطى المخدرات -القرقوبي-، فوجدت ذلك المستجوَب متشوقا وصرح بأنه لا يمانع أن يظهر بوجه مكشوف على التلفزيون، بالنسبة لي أنا فهذا «بوز» سيسرد لي حكايته بوجه مكشوف وذلك سيكون أكثر تأثيراً في الجمهور. لكن ذلك الشاب في تلك الظرفية تحت تأثير المخدرات لا يعرف حقوقه، ومن بينها أن أحافظ أنا بوصفي صحافيا عليه وعلى سمعته، لأن تلك التصريحات التي سيدلي لي بها ستعرض على التلفزيون، وبعد انتهاء البرنامج سيكون عرضة للوصم، فخلال التصوير كان يريد أن يظهر بوجه مكشوف، لكن أنا قمت بحمايته لأنني متسلح بأخلاقيات المهنة.

وفي سياق الحديث عن أخلاقيات المهنة، هناك مرجعان مهمان لكل صحافي يريد أن يكون مهنيا قولا وفعلا، الأول صدر سنة 2002 وترجم إلى العربية سنة 2004 وهو «وسائل الإعلام والصحافيون موجز في آداب المهمة»، لصاحبه جمال الدين ناجي الخبير في الإعلام والاتصال، والثاني هو «الجامع في أخلاقيات الصحافة» لمؤلفة عبد الوهاب الرامي الأستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط، من أفضل الكتابات التي أُلّفت في المغرب حول أخلاقيات المهنة.

أجزم لكم، أن الكوارث التي نراها واستغلال عاهات الناس من طرف المواقع الإلكترونية، راجع إلى غياب أخلاقيات المهنة، وذلك مبعثه أيضاً غياب هيئة قوية للتنظيم الذاتي تصدر

تقارير ترصد هذه الخروقات، ولو كنا نتوفر على مؤسسة قوية لتم إغلاق العديد من المواقع الإلكترونية.

إن العالم اليوم يعيش لحظة وجودية ومفصلية، فنحن نعيش في عصر فيروسي، إن سرعة انتشار المعلومات عن طريق الخوارزميات لا يمكن أن تتصور. وهناك أسئلة تطرح نفسها على الصحافي وهي متعلقة بحقوق الإنسان، لأن من سيفرض رأيه في الوسيط الرقمي هو من يمتلك الخوارزميات وله سلطة الخوارزميات، والخوارزميات قد تكون أخلاقية أو غير أخلاقية، والناس بمقدورهم خلق خوارزميات تدعو إلى الكراهية والعنف وتدعو إلى التمييز والتفاهة والتسطيح.

إذن في تكوين الصحافي اليوم لا يجب أن يكون مثل الصحافي البسيط الذي كان في الماضي، فالصحافي المنتمي إلى الجيل الحالي يجب أن يكون ملما بالخوارزميات، لأنه سيكون مجبرا على مراقبة عمل الخوارزميات.

وهنا أتفق مع القول إننا غير قادرين على الضغط على «GAFA»، وهي شركات غوغل وآبل وفيسبوك وأمازون. سأسألكم سؤالا: هناك موقع مغربي عمل طيلة ثلاث سنوات حتى وصل إلى حوالي ثلاثة ملايين متابع على صفحته بموقع فيسبوك، وبين ليلة وضحاها قامت إدارة

فيسبوك بإغلاق الصفحة، هل تساءل هذا الموقع لماذا أغلقت صفحته؟

قد يكون ذلك الإغلاق بسبب كثرة التبليغات، وقد يكون بسبب التعاليق المحرضة على الكراهية، ففيسبوك ليس مسؤولا عن إدارة التعاليق، وخوارزميات فيسبوك مبرمجة على حظر كل الخطابات المحرضة على الكراهية.

كما أود أن أضرب مثلاً آخرَ بتطبيق «تيك توك»، والذي تمت برمجت خوارزمياته على أن ينشر المحتوى التافه خارج الصين، بينما يدعم صناع المحتوى الهادف داخلها. إن للخوارزميات دورًا خطيرا، حيث إنها أكثر من حرب نووية وقد تدمر أمة بكاملها، فالخبر الزائف ينتشر بسرعة «فيروسية» بين الناس. وهنا يُطرح سؤال: من سيتحمل المسؤولية؟ إذ إن الصحافيين مقبلون على جيل جديد من القوانين ومن السلوكيات ومن التفكير.

أنا أقول حيثُما وجد التوتر يوجد الصحافي المهني، والتوتر منطقة التماس ومنطقة الحقوق والصحافي المغربي مطالب بأن يفهم مسألة أساسية، هي أن من بين وظائفه في الدفاع عن حقوق الإنسان، وأن يعمل على توسيع هامش الممارسة الديمقراطية في المغرب، وهذه من بين أدوارنا التاريخية كصحافيين، فالمزيد من الديمقراطية يعني المزيد من حقوق الإنسان في شموليتها.

Reebok

La Tour Hassan
PALACE

المحور الثاني

ثقافة حقوق الإنسان في الإعلام المغربي... الخصائص وجوانب المحدودية

أدوار الإعلام المغربي في محاربة خطاب الكراهية والتطرف

الأستاذ سعيد بنيس

أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس في الرباط

المحتوى

- المتن المفاهيمي.
- أسئلة الانطلاق.
- المرجعيات القانونية أو الممارسات الفضلى.
- بعض تمظهرات ومحددات خطاب الكراهية في الإعلام المغربي.
- بعض الاستشرافات والمخرجات لتبيان دور الإعلام المغربي في محاربة خطاب الكراهية.

أولا: المتن المفاهيمي

- أعتمد على مقولة خطاب الكراهية، لأن جميع تمظهرات التطرف وفكر التطرف (سواء كان دينيا أو ثقافيا أو سياسيا أو عامة مجتمعيا)، يرتكز على مصفوفة أو معجم ينهل من مقولة كراهية وعداء الآخر.
- هذا الخطاب يمكن أن ينعكس من خلال بعض التمظهرات والممارسات المجتمعية التي تتجلى في سلوكات العنصرية أو الإكزينوفوبيا أو العنف الرمزي أو التنمر أو التحرش أو التمييز.. للإجابة عن تمفصلات الإعلام المغربي بمحاربة خطاب الكراهية والتطرف».

ثانيا: أسئلة الانطلاق

- لماذا الاهتمام بتحليل العلاقة بين الإعلام المغربي وخطاب الكراهية؟
- ماهي الآليات التي تمكن من التعاطي مع ممارسات ثقافة الكراهية وتقوي عناصر العيش المشترك؟
- وما هي الأدوات والمؤشرات التي تمكن من التمييز بين خطاب الكراهية وحرية التعبير؟

ثالثا: المرجعيات القانونية أو الممارسات الفضلى منها لا للحصر

- المادتان 18 و19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- أحكام المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد أن: «أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف».
- «مبادئ كامدن» التي وضعتها منظمة «المادة 19»، التي تحدد 12 مبدأ تستند إليها في معالجة العلاقة بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية (المبدأ الثاني عشر: التحريض على الكراهية). «مبادئ كامدن»، أصبحت جزءا أساسيا معتمدا للتمييز بين حرية التعبير المشروع وبين حرية التعبير الذي يحض على الكراهية والعنف والتمييز.

- خطة عمل الرباط التي حددت المعايير المعتمدة في تحديد خطاب الكراهية وهي: معيار سياق التعبير، معيار الشخص قائل التعبير أو المتحكم في انتشاره، نية قائل التعبير، محتوى التعبير، حجم التعبير وقدرته على الانتشار، احتمالية حدوث تبعات مبنية على التحريض.
- إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية، الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2019.
- دليل معهد الجزيرة لتجنب التمييز وخطاب الكراهية في الإعلام (2019).
- قاموس معهد الإعلام الأردني الموجه للعاملين بوسائل الإعلام (2019).

فكيف يمكن قراءة هذه المرجعيات على ضوء الحالة المغربية؟

رابعا: تمظهرات ومحددات خطاب الكراهية في الإعلام المغربي

- ثقافة العنف والتعميم كآلية للاستقطاب وإعادة انتشار وتأجيج العنف، وتوغل مقولات الكراهية وشحن الفئات الهشة والفقيرة عبر اعتماد نماذج المظلومية، وكذلك النزعة الشوفينية الاختزالية للهوية التي تزرع الحقد والإقصاء.
- أمثلة لعينات مجتمعية باعثة لمواد إعلامية بخطاب الكراهية:

- الألتراس.

- المجموعات الرجالية.
- النسويات الجديدة.
- المجموعات اللغوية والثقافية (Ethnocentrisme).
- التوجهات الجنسية.
- الأقليات الطائفية.
- الجهويات régionalisme.
- الفصائل الجامعية.

- ينتقل خطاب الكراهية إلى عنف مادي وإلى خلق ثقافة وممارسات مضادة (مهاجمة صحافي في الملعب...).
- أخطار مجتمعية تؤثر على العيش المشترك والرابط الاجتماعي ونوعية التنشئة المجتمعية (الصور النمطية التي تتناقلها بعض المنابر الإعلامية عن بعض الأحياء أو الجهات بالمغرب).
- انزلاقات دلالية تصل حد العنصرية والإكزينوفوبيا والإقصاء والعدوانية والفاشية (كحلوش – لعروبي- الكربوز...).
- تعبئة غير مباشرة وجامحة لا سيما من خلال الافتراضي: العداءات الجيوسياسية: الترجي/ الوداد...
- احتباس قيمي: الطرد من الأرض والتهجير وإسقاط الجنسية والاتهام بالعمالة والانفصال

والتخوين: الحزازات الثقافية واللغوية بين المدافعين عن الأمازيغية أو المدافعين عن العربية أو الفرنسية ... «فرنسة» التعليم.

هذه التمظهرات تغذيها بيئة جديدة حاضنة لثقافة الكراهية وتتمثل في:

- البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية + انتقال المغرب من بلد للعبور إلى بلد للاستقرار.
- ظهور مواطنين جدد ومواطنة جديـــــدة.
- مواطنة واقعية في مقابل مواطنة افتراضية.
- مجتمع التواصل في مقابل مجتمع الاتصال.
- شخوص إعلامية أفرزها خطاب الكراهية: «قومجي» - «عروبي» - «عنصري» - «وطنجي» - «طبال» «مرايقي» - «عياش» - «انفصالي» - «حر»...
- حقل دلالي نوعي لتمظهرات خطاب الكراهية في الإعلام.

أربعة حقول وفئات موضوعاتية تندرج في حقل خطاب الكراهية وهي كالتالي: الإكزينوفوبيا والتمييز والتنمر والتراتبية (نتائج دراسة حول خطاب الكراهية بالمغرب).

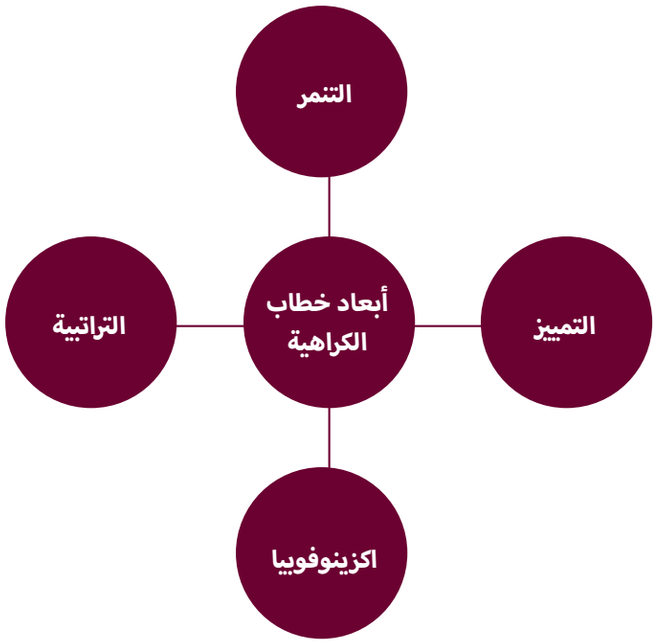

- كل هذه المعاني تندرج في إطار الوصم (Stigmate)، بحسب كوفمان، وخروجًا عن القاعدة والطقس. لهذا، فالتجارب المجتمعية تخضع لإيقاعات خطابية تحدد التمثُّلات الداخلية (تنمر – تراتبية)، والخارجية (تمييز – وإكزينوفوبيا)، وتوجه الإدراك وتتحكم في سلوكات والتزامات وتموقعات الأفراد.

- يتوجب على الصحافي أمام حقول دلالية ملغومة اتخاذ الحذر وعدم السقوط في خطاب الكراهية ويأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- إعادة توزيع أوصاف التنمر بطريقة عفوية («كوزينتك»، «حزب حداثي، همه هو التنورة»، «إسلامي، غير متفتح»، «متزمت خوانجي»، «المبنت» و«الشاذ « و«المريوة» و«عنيبة»...).

- التراتبية الجهوية: «العروبي» و«الشلح و«الملحد» و«الخوانجي» و«اليهودي» و«الصحراوي» و«السوسي» و«الريفي» و«الدراوي»... كأنها إعادة لترتيب بنية المجتمع على أساس تركيبة تهدف إلى نوع من «النقاء» و«الطهرانية» المجتمعية.

- الإكزينوفوبيا (فوبيا الآخر): «آكل للبشر» وأنه «وسخ» وأنه «غير متحضر» وأنه «حيواني «كحلوش»...
- التمييز على أساس العرق والنوع أو الدين أو العقيدة أو الإعاقة أو السن أو الهوية الجنسية.

- لذا من المستحب للجسم الإعلامي التمييز بين حرية الرأي والتعبير من جهة، وخطاب الكراهية من جهة أخرى. فلجوء الإعلام بطريقة غير مباشرة إلى التعميم واعتماد الصور النمطية يفاقم التمييز والتحريض على العنف. فهل لدينا في المغرب آليات لرصد خطاب الكراهية؟

خامسا: بعض الاستشرافات والمخرجات لتبيان دور الإعلام المغربي في محاربة خطاب الكراهية

المنطلقات

- هناك حاجة ماسة لأنْ يضطلع الإعلام بتقوية ثقافة التنوع المجتمعي وقبول الآخر وتعزيز التفاهم ما بين الثقافات وإرساء ثقافة المصالحة والتعايش، بين الأشخاص أو الجماعات.
- التمييز بين الرصد والرقابة، دور الإعلام هو الرصد كآلية أساسية في أفق يقظة إعلامية:

رصد أشكال ومظاهر التمييز وخطاب الكراهية.

- تملُّك الإعلاميين لأسُس مقولاتِ المواطَنة والتنوع والعيش المشترك والتمازج والرابط الاجتماعي والإنصاف الهوياتي، من خلال اعتماد مبدأ «التنوع المتكامل» الحاضن لجميع التلاوين، المغربية منها (تشلحيت، الحسانية، تريفيت، عروبية، الجبلي، تمزيغت الأندلسية...)، والأجنبية على أساس الاعتراف بالخصوصيات الثقافية واللغوية والعَقدية...
- التفاوض من أجل إعلام ينبني على بلاغة ولغة التسامح ومعجم التعدد والتنوع، وليس على خطاب الكراهية والتطرف والتشظي والتنافر.
- تعزيز دور الصحافة والإعلام كآلية حمائية لمحاربة خطاب الكراهية، ووسيط للتنشئة والتربية ونشر ثقافة حقوق الإنسان والانتقال بالرأي العام من مقولة المظلومية، إلى مقولة التعايش بالاعتماد على مقاربات التنمية الناعمة؛
- مساهمة الإعلام في تفكيك بؤر التوتر والابتعاد عن الخطاب الإثني وتذويب النزاعات الصدامية وتعايش الهويات الصغرى في إطار الهوية المواطنة؛
- رصد خطاب الكراهية ومساندة والمرافعة عن قضايا الضحايا ومؤازرتهم ضد من ينشرون ويقترفون خطاب الكراهية أو التمييز أو العنصرية؛
- العمل على تأطير المشتغلين في قطاعات الإعلام (التقليدي والجديد) وتكوينهم والتفاهم على ميثاق أخلاقي لمواكبة وردع خطاب الكراهية بفرض عقوبات مالية على مرتكبيه والحد من انتشاره داخل الإعلام المغربي؛

- القيام بحملات توعية وتحسيس ضد خطاب الكراهية عن طريق تنظيم الندوات والمناظرات؛
- العمل على بناء المشترك الثقافي على منظومة قيمية (في الحالة المغربية يمكن اقتراح ما يطلق عليه بتمَغْرِبِيت) لأنّ إشكالات التعدد والتنوع تُحيل أساسا على قبول الآخر وتُلغي مواقفَ الإقصاء والكراهية وهي محكومة بالقيم المشتركة وبدورها في إشاعة ثقافة التنوع وخطاب التسامح والعيش المشترك من أجل مجتمع مغربي متنوع ومتعدد ومنسجم ومسؤول ومتضامن؛
- على الإعلام أن يضبط هوامش التداول المجتمعي حول التنوع والتعدد، ليتمكن الأفراد والجماعات من إبداع رأي عام واقعي وافتراضي يساهم في تعميق التفاوض حول خريطة التسامح التي تتماشى مع واقع وسياق المملكة المغربية، وبالتالي محاولة تصديره لباقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (منطقة مينا)؛
- مناشدة المؤسسات الرسمية بدعم وسائل الإعلام لاعتماد برامج بهدف مناهضة خطاب الكراهية ضمن دفتر التحملات؛
- انخراط والتزام الإعلام الرقمي في أفق بناء رأي عام مناهض للغلو والتطرف بصوره المختلفة؛
- القيام بتحقيقات صحافية لتحديد السياق وتفكيك تلك الروايات المسيئة والبحث لفهم دوافع للكراهية؛

- على الإعلام تفادي لغة (النحن والهم)، وتصنيف الآخرين بدرجات مختلفة وتمييزهم بشكل خاطئ بأنهم لا يستحقون الحقوق والمعاملة نفسها. مثال: الهشتاك حول المتسولين أو حراس السيارات (كارديان قتل مواطن... أو كارديان هرس سيارة)؛
- مكافحة الكراهية والعنصرية بما يتناسب مع خصوصيات المجتمعات المعنية: تبيئة محاربة الكراهية مع الوعي الإعلامي بالإنسانية المشتركة؛
- الابتعاد عن الخطاب التحريضي والممارسات غير المهنية المرتبطة بالحقد والكراهية، والتي تحول بدورها الصحافة إلى مصدر تهديد للمجتمع.

الآليات

- حظر نشر صور نمطية سلبية للأفراد أو الجماعات؛
- اعتماد آليات رقمية مباشرة لضبط الأخبار الزائفة التي تدخل في خطاب الكراهية (Fact cheking et Decodex)، لدى المواقع الرقمية الإخبارية، للتنبيه لوجود خطاب أو صور أو فيديوهات تحض على الكراهية؛
- تـأهيل الصحافة الجهوية لمحاربة خطاب الكراهية؛
- تفعيل صلاحيات المجلس الوطني للصحافة، فيما يتعلق بالترويج لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، من خلال المهام المخولة له، بناء على مقتضيات القانون المنظم له؛
- مشاركة وتقاسم قصص الأفراد أو الجماعات الذين كانوا ضحايا خطاب الكراهية، وإعداد تقارير إعلامية للإبلاغ عن خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي المغربي، من خلال

مواد صحافية وخطاب إعلامي للتوعية بخطورة المشكلة، وبناء التعاطف الإيجابي مع الضحايا وتفاديها في المستقبل؛

- اعتماد آلية التجارب الاجتماعية وإبداع مقاربات ميدانية لتبيان مخاطر ثقافة الكراهية، التي تنتشر من خلال خطاب مكتسب ينفي التداول حول الاختلاف والتعدد والانفتاح على الآخر ومحيطه؛
- إعداد تقرير سنوي مغربي حول خطاب الكراهية، من ضمنه وضعية هذا الخطاب داخل الجسم الصحافي؛
- اليقظة الإعلامية، من خلال تحرير وصياغة مقالات والتعليق على المواقع التي تحتوي على محتوى غير صحيح أو متحيز أو عنصري؛
- على المؤسسات الإعلامية أن تضع ضوابط للأشخاص الذين تستضيفهم، وإلزامهم باحترامها. من جهة أخرى يمكن اللجوء إلى الآليات القانونية المتاحة لمتابعة هؤلاء الأشخاص؛
- التكوين والتكوين المستمر للصحافيين والصحافيات للتصدي لخطاب الكراهية والاستثمار على مستوى التكوين في معاهد الصحافة والاتصال والجامعات وإحداث مجزوءات ومواد في هذا المضمار وإدماج ثقافة حقوق الإنسان في مضامين التكوين؛
- إحداث إذاعات شبابية وجمعوية تحتضنها فضاءات الشباب للتوعية والتحسيس بمخاطر خطاب الكراهية؛
- إنجاز ملصقات ومطويات داخل الفضاء العمومي والمدرجات والمدارس وفي الفضاءات

الإعلامية الورقية والرقمية؛

- خلق موقع الكتروني لرصد خطاب الكراهية؛
- اعتماد دليل إعلامي لتحديد المصطلحات والتعابير والأشكال الخطابية التي تتعلق بفعل الكراهية والتحريض عليه؛
- نشر تحليل محين سنوي للمصطلحات التي تمثّل خطاب الكراهية في السياق المغربي في قاموس مصطلحات مفتوح المصدر لتمكين الصحافيين من مراجعته بسهولة؛
- دعوة الهيئة العليا للسمعي البصري لوضع معجم لغوي للمصطلحات يتضمن مصفوفة لغوية ووسائطية تحيل على خطاب الكراهية، في أفق توخي الصرامة على مستوى مراقبة ما تنتجه وسائل السمعية البصرية؛
- إنشاء مرصد إعلامي ضد خطاب الكراهية مدعوم بترسانة قانونية من أجل التفاوض والترافع المجتمعي حول مرجعيات الرابط الاجتماعي في أفق استتباب ثقافة السلم والتعايش عبر الارتهان بالزمن الدستوري وبإعمال مقتضيات دستور 2011.

تفاعل الإعلام المغربي مع القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي

الأستاذ عبد العزيز كوكاس

صحافي وكاتب

أعتبر شخصيا، أن الحديث عن الإعلام وتفاعله مع قضايا النوع الاجتماعي، يستوجب أن ندرك أننا أمام مقاولات صحافية بمثابة مجتمعات صغيرة، تضم مجموعة من الصحافيات والصحافيين، كل واحد آتٍ من جهة أو إقليم يحمل حمولات مسبقة، ما يجعل المؤسسة الصحافية مجالا للتنوع، أي بمثابة مجتمع صغير داخل المجتمع الكبير. كما أن للإعلام بوصفه وسيطا بين الفاعلين والجمهور دوراً في تشكيل وصناعة الرأي العام، فإنّ له كذلك دورا في تجسيد مجموعة من القيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي داخل المؤسسة الإعلامية أولا، التي يقول إنها موضوعة للدفاع عن مشروع حداثي، وعن خطاب الاختلاف والتنوع، وكذا عن الحرية والديمقراطية، ثم داخل المجتمع ثانياً.

ويظهر لي، أن الخطاب المستعمل ضد الكراهية، في غالبه يكون هو في حد ذاته طافحا بالكراهية والإقصاء، بحيث لا ينبغي أن نتعامل مع اللغة باعتبارها أداة للتواصل فقط، بل بوصفها بَيْتاً للكينونة كما ذهب إلى ذلك هايدغر. علاوة على ذلك، فإن كان هذا الخطاب يصلح على المستوى الوطني، فقد لا يصلح مع مواطن إفريقي من جنوب الصحراء، ما يعتبر إلغاء وكراهية للآخر، بحيث يحدث أن ينسى المغرب انتماءَه الإفريقي، لذلك وجب التخلص من نظرتنا الدونية تجاه الإنسان الإفريقي، وحصره في المجاعة والحروب الأهلية والأدغال، ولزِم أن نعلم أن ذلك الإفريقي يعيش داخل أمم إفريقية قائمة بذاتها لها ثقافتها الخاصة، بل أكثر من هذا هي جزء منا ونحن جزء منها.

لقد طرأ على المجتمع المغربي تغير كبير، يتمثل في تجاوز عدد الإناث لعدد الذكور، بعدما كنا في زمن مضى نرى حجرة دراسية من خمس طالبة والباقي ذكور، أصبحنا اليوم نرى العكس، أي فصل دراسي من خمسة ذكور والباقي إناث، وهنا يجب أن ننتبه إلى أن هذا التحول المجتمعي لم يجد بعدُ صداه في الإعلام، بحيث مازلنا نؤمن أن السلطة والحكمة والعمل للرجل لا للمرأة، في مقابل ذلك يتم حصر المرأة في إعادة الإنتاج والطبخ والزينة.

في هذا السياق، شهد المغرب تطورا كبيرا لخصوص حضور النساء في المناصب العليا، إلا أن هذا الحضور لا يشكل سوى 19 في المائة مقابل 81 في المائة للذكور؛ أي ما مجموعه 619 امرأة، حسب احصاءات سنة 2021. وأردف كوكاس أن ميدان الإعلام الذي يجب أن يكون أكثر شفافية وأكثر تمثلا للقيم الحداثية لمقاربة النوع، ومع ذلك لا تمثل فيه نسبة النساء الحاملات لبطاقة الصحافة المهنية سوى الثلث، وتتقلص نسبة الصحافيات كل ما صعدنا في سلم الهرم الاجتماعي، على سبيل المثال نجد 40 في المائة محررات صحافيات، 31 في المائة سكرتيرات تحرير، و11 في المائة فقط مديرات نشر.

ولعلّ أهم صورة عن غياب التنوع الاجتماعي في الصِّحافة المغربية، هي نسبة الصحافيات الفوتوغرافيات التي لا تتجاوز 7 في المائة، زد على ذلك موقع المرأة الهش داخل المقاولة الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، بحيث تستغل الوضعية الهشة للمرأة من طرف مسيري المؤسسات الإعلامية، ما يجعلها تعاني من خطر كبير يتمثل في التحرش الجنسي، ناهيك عن

القاموس الإعلامي الذكوري واللغة التي تستعمل في اجتماعات هيئات التحرير، والقاعات التقنية التي تبرز التمييز الخطير ضد المرأة، وما يزيد من خطر هذا القاموس الذكوري استعمال المرأة أيضا له، دون الانتباه لمكر اللغة ودون تعريض اللغة المستخدمة للاستنطاق. لقد كانت المرأة في زمن ليس ببعيد، تُكرم في المناسبات والأعياد التي لها علاقة بالمرأة، إلى درجة أنها تكون بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في المؤسسات الإعلامية هي مديرة النشر ورئيسة للتحرير، ولا يكون حينئذ رئيس التحرير سوى صحافي محرر أمامها، وفي أحيان كثيرة يصدر العدد كاملا باسمها، شكرا وعرفانا لها. إن ما يميز المجتمع المغربي هو تنوعه سواء لغويا أو دينيا أو ثقافيا، وهذا ما يعتبر غنى، والمغرب لم يستمر إلا بتدبير هذا الغنى والتنوع الكائن الذي صنع الهوية المغربية، الشيء الذي لم ينعكس بعد في الممارسة الإعلامية التي ماتزال حبيسة الممارسات التقليدية وأشكال التنميط الاجتماعي.

إن الحاجة ملحة للعمل من أجل إعلام يتفاعل مع مقاربة النوع، ويرسخ لحقوق الإنسان والتعاون الإيجابي.

خلاصات
وتوصيات

خلاصات

- لا يمكن الحديث عن أخلاقيات مهنة الصحافة بمعزل عن منظومة حقوق الإنسان وثقافتها في كَوْنِيّتِهَا وشُموليتها؛
- القلق من حجم الضرر المحتمل للتطورات الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تضع الكرامة الإنسانية والحقوق والحريات الأساسية على المحك؛
- ضمانات فعلية الحق في حرية التعبير وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان لا تقتصر على الصحافيين؛
- التأكيد على الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان وحرية الصحافة؛
- حيادية الإعلام تصبح غير ذات معنى عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان؛
- التنبيه إلى أن المواد الصحافية تستخدم كأرشيف يخدم حقوق الإنسان في عدة حالات؛
- الصحافيون يوجدون في طليعة المدافعين عن الحقوق الأساسية للمواطنين؛
- الصحافي يكون عدواً لحقوق الإنسان إذا مارس الصحافة دون أخلاقيات؛
- السلطة في الوسيط الرقمي لمن يمتلك الخوارزميات، وهذه قد تكون أخلاقية أو غير أخلاقية؛
- التشريعات لا تواكب حقيقة وسرعة التطور التكنولوجي؛
- أصبحت هناك مواطنة واقعية في مقابل مواطنة افتراضية؛
- لجوء جزء من الإعلام بطريقة غير مباشرة إلى التعميم واعتماد الصور النمطية يفاقم

التمييز والتحريض على العنف؛

- الصحافة والإعلام آلية حمائية لمحاربة خطاب الكراهية، ووسيط للتنشئة والتربية ونشر ثقافة حقوق الإنسان؛
- مساهمة الإعلام في تفكيك بؤر التوتر والابتعاد عن الخطاب الإثني وتذويب النزاعات الصدامية وتعايش الهويات الصغرى؛
- الخطاب المستعمل ضد الكراهية قد يكون هو حد ذاته طافحا بالكراهية والإقصاء.

توصيات

- ضرورة تقوية قدرات الصحافيين والصحافيات في التغطية الإعلامية الجيدة للمواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- الدعوة إلى بلورة سياسات عمومية تركز على انخراط المؤسسات الإعلامية العمومية في التصدي لخطابات الكراهية؛
- الدعوة إلى تعزيز الحوار بين مختلف الفاعلين على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛
- ضرورة مواصلة تعزيز احترام حرية الصحافة والنهوض بأوضاع الصحافة والصحافيين؛
- دعوة المدافعين عن حرية الصحافة إلى الانخراط في إجراء تقييم جماعي وهادئ وجاد ورصين وموضوعي لمنظومتنا الإعلامية الوطنية؛
- تفعيل آليات الرقابة ضد انتهاك جزء من الإعلام للخصوصية والتحريض على العنصرية والكراهية، والتحسيس بخطورة السقوط في التضليل ونشر الأخبار الكاذبة، الوصم، والصور النمطية والتمييز؛
- ضرورة تمكين الصحافيين من ممارسة عملهم بصورة حرة ومستقلة وآمنة؛
- الدعوة إلى وضع آليات تضمن الفعالية واستدامة التعاون بين المنشغلين بقضايا حقوق الإنسان والإعلاميين؛
- فتح النقاش لإجبار شبكات التواصل الاجتماعي على الالتزام بقواعد خاصة تتعلق

باحترام حقوق الإنسان؛

- المطالبة بتكييف استراتيجيات حقوق الإنسان والحقوق الأساسية مع التطور المجتمعي؛
- التحذير من تمظهرات تغذيها بيئة جديدة حاضنة لثقافة الكراهية؛
- تعزيز أدوار الإعلام في أفق بناء معجم يقوم على التعايش والتعدد والتنوع؛
- الدعوة لإحداث آليات رقمية لرصد الأخبار الزائفة؛
- الدعوة إلى تـأهيل الصحافة الجهوية لمحاربة خطاب الكراهية؛
- المطالبة بتفعيل صلاحيات المجلس الوطني للصحافة في محاربة خطاب الكراهية؛
- دعوة الهيئة العليا للسمعي البصري إلى وضع معجم لغوي للمصطلحات يتضمن مصفوفة لغوية ووسائطية تحيل على خطاب الكراهية؛
- الدعوة إلى الحد من الصور النمطية التي تستهدف صورة المرأة في الإعلام؛